## مقدمة

عرف مفهوم التنمية تطورا كبيرا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، فمن النمو الاقتصادي إلى التنمية الإقتصادية إلى تنمية الحريات الفردية والجماعية ومحاربة الفساد لتستقر المفاهيم على التنمية المستدامة بأبعادها الإقتصادية والإجتماعية والبيئية فلم يعد معدل النمو الاقتصادي كافيا للحديث عن تحقيق التنمية بل اتسع الامر إلى قضايا التوزيع وحماية المهمشين والتقليل من حدة التفاوت بين شعوب الدول وشرائح المجتمع في الدولة الواحدة كما طال الاهتمام أيضا بقضايا البيئة والموارد الطبيعية الناضبة منها والمتجددة والاهتمام بالأجيال القادمة وكل هذه العناصر أصبحت تشكل خيوطا في نسيج نمط التنمية الجديد المرسوم بالاستدامة .

عمدت من جهتها الجزائر بعد الاستقلال الى انتهاج سياسة التصنيع ، حيث ركزت على المنشآت الصناعية الكبرى اعتقادا منها أنه المنهج الصحيح للخروج من دائرة التخلف وتحسين ظروف معيشة السكان ولتحقيق هذا الهدف تبنت أسلوب التخطيط المركزي الشامل في كل الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وقد تجلى ذلك من خلال المخططات التنموية الكبرى التي ركزت في جل نشاطها وبرامجها في الجهة الشمالية للوطن وبالأخص على الشريط الساحلي ، ومع مرور الوقت ظهرت لهذه السياسة أثار سلبية تمثلت في تلوث البيئة والاختلال الكبير في توزيع السكان على المستوى الوطني الذي تمركز في المدن الساحلية المصنعة إظافة إلى ظهور فوارق تنموية بين مختلف الأقاليم.

وفي الوقت الذي بدأت الجزائر تتخبط في المشاكل الناجمة عن السياسات التنموية السابقة كان العالم يتداول قضية التنمية المستدامة والتي كانت محور

انعقاد مؤتمر قمة الأرض (بريودي جانيرو) سنة 1992 وكان ما بين الوثائق والاتفاقيات التي خرج بها المؤتمر ما يسمى جدول أعمال مختلفة ومتنوعة من أجل التوجه نحو تحقيق التنمية المستدامة في العالم يستند برامجها على إستراتيجية ثابتة وهي أن التطور والنمو الاقتصادي والعدالة والمساواة الاجتماعية والحفاظ على البيئة من الدعائم الأساسية لبناء أي مجتمع وتطوره ، ولا يمكن إهمال جانب على حساب جانب أخر من أجل الوصول إلى تنمية مستدامة تجمع بين حماية الموارد وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون الأضرار بمصالح الأجيال القادمة .

إن أهم ما دعت إليه الأجندة 21 جمع دول وحكومات العالم إلى وضع وتنفيذ خطط عمل محلية للتنمية المستدامة تحت عنوان الأجندة 21 المحلية ، حيث تزود هيئات الحكم المحلي بخطة عمل بعيدة المدى تستهدف التنمية المستدامة للمجتمع المحلي .

وإن تحقيق التنمية المحلية المستدامة يستدعي صياغة برامج وسياسات تنموية وفق الحاجات الأساسية والأولويات المحلية مما يجعلها أكثر فعالية واستدامة فالتنمية المحلية تعتبر مدخل إلى التنمية الشاملة والمستدامة باعتبارها تهدف إلى تلبية حاجات وطموحات المواطنين بجهودهم الذاتية وبمساندة الحكومات .

إن التنمية المحلية هي عملية تشاركية بين الجهود الحكومية والجهود الشعبية وذلك عبر أسلوب علمي يهدف إلى تطوير أفكار المجتمع وتوعيته بحقوقه وواجباته قصد تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها العدالة الاجتماعية والمشاركة الشعبية وتحقيق التكامل بين المناطق والقضاء على الفقر والجهل وتحقيق النمو الاقتصادي فالتنمية على أي مستوى تتطلب إدارة كفؤة وفعالة تتحكم في العمليات الإدارية المختلفة من تخطيط وتنسيق وإشراف ومتابعة ورقابة وتقويم وتمتلك الحقائق والمعطيات التي تمكنها من حصر الحاجات الملحة وتحديد أولويات العمل الواجب القيام به هذه الإدارة

تتمثل في الجماعات المحلية التي تشكل اللبنة الأولى والخلية القاعدة في هرم الدولة .

تعتبر البلدية والولاية الجماعات الإقليمية للدولة ويمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية ، هذا البعد المزدوج للمجالس المنتخبة لكل من البلدية والولاية مكرس بصراحة من خلال قانون البلدية رقم 10/11 المؤرخ في 22 جوان 2011 وقانون الولاية رقم 07/12 المؤرخ في 21 فيفري بالإضافة إلى نصوص أخرى ذات طابع تشريعي وتنظيمي مما لا شك فيه أن الجماعات المحلية هي المحرك الأساسي للتنمية على مستوى إقليمها وذلك بصفتها الطرف الأكثر دراية بحاجيات وأولويات مواطنيها من جهة وبحكم الطابع التشاركي الذي يميز تسيير هذه الجماعات من خلال المجالس المحلية المنتخبة أو من خلال المجتمع المدني الذي ينقل إحتياجاته إلى هذه المجالس .

إن التنمية المحلية باعتبارها إحدى مظاهر البعد السوسيولوجي لحركة التنمية الشاملة والمستدامة تقتضي دعم اللامركزية باعتبار أن الجماعات المحلية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وعلى اعتبار أن الجماعات المحلية تمثل عصب التنمية المحلية فإن الجزائر ومنذ عدة سنوات حاولت إرساء مبدأ اللامركزية الذي يعتبر وسيلة مهمة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة ويتضح هذا من خلال الصلاحيات الواسعة التي أوكلت للجماعات المحلية في ظل الإصلاحات والتحول نحو إقتصاد السوق وذلك في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، إن هذه المهام الكبيرة والحساسة تتطلب موارد مالية كبيرة وجب توفرها حتى تتمكن الجماعات المحلية من أداء مهامها على أحسن وجه ومن ثم إحداث التنمية وتلبية حاجات المجتمع المحلي فالموارد المالية للجماعات المحلية

سواء كانت داخلية أو خارجية فإنها تشكل الرصيد الذي يمكنها من التحرك في مختلف الميادين المرتبطة بالتنمية المحلية إذ أنه بزيادة مواردها المالية يكبر لديها حجم التدخل في ميادين التنمية وبانخفاضها يتقلص دور الجماعات المحلية في أداء وظيفتها التنموية والملاحظ أنه على الرغم من تنوع مصادر تمويل الجماعات المحلية إلا أنها مازالت تتخبط في أزمة مالية خانقة انعكست سلبا على جودة الخدمات المقدمة وجعلها في تبعية للدولة مما يؤثر على استقلاليتها وهذا الوضع يعتبر عائق أمام المجالس المحلية التي لها صلاحية المبادرة وتقدير احتياجات المواطنين إلى جانب عوائق أخرى تقف حاجزا أمام عملية التنمية المحلية المستدامة سواء كانت سياسية إدارية اجتماعية اقتصادية ... الخ ، يستوجب على الهيئات المحلية إيجاد حلول لهذه العوائق لدفع عجلة التنمية ، إن قانون البلدية 10/11 والولاية 07/12 جاءا في إطار الإصلاحات التي تشهدها المنظومة القانونية ضمن إستراتيجية التحول نحو اقتصاد السوق ما نتج عنه تحول في دور الإدارة المحلية في عملية التنمية حيث أصبح يتعين عليها إشراك المواطنين والمجتمع المدني وفتح المجال أمام القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار المحلي .

**أهمية موضوع الدراسة :**

تكمن أهمية الموضوع في كون أن موضوع التنمية المستدامة يعتبر من المواضيع التي تحتل مركزا مهما في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات الحكومية وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية بالإضافة إلى كون أن التنمية الوطنية والشاملة تبدأ من الأسفل والتي يكون أساسها ومنطلقها مجتمع محلي يشارك بفعالية في انجاز مشاريع ذات أولوية بالنسبة له وتغطي حاجياته والجماعات المحلية تعتبر هي المؤطر الرئيسي لهذه المشاركة وهمزة الوصل بين السلطة المركزية والمواطن كما تتجلى أهمية دراسة هذا الموضوع باعتباره أحد المواضيع التي تهم كل من الإدارة

المحلية والدولة وكذا المواطنين لأن أثاره تمتد إليهم جميع .

كما تعتبر الجماعات المحلية الأداة المثلى لتحقيق التوازن الجهوي الذي يشكل موضوع وهدف التنمية المستدامة والذي يعتبر الركيزة الأساسية لإستراتيجية التنمية الوطنية

من هنا ارتأينا طرح الاشكالية الرئيسية لموضوع الدراسة والمتمثلة فيمايلي :

- **إلى أي مدى تساهم الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة؟ ماهي السبل الفعالة لتطوير أدائها ؟**

وتندرج تحت الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية :

- ماهو مفهوم الجماعات المحلية ؟
- ما المقصود بالتنمية المستدامة ؟
- ماهي الوسائل الموضوعة تحت سلطة الجماعات المحلية لخدمة التنمية ؟

وما مدى نجاعتها ؟

- ماهي العراقيل التي تواجه التنمية المستدامة ؟

و ماهي الحلول والأفاق المقترحة ؟

**أهداف دراسة الموضوع :**

إن الأهداف المراد الوصول إليها من خلال هذا البحث تكمن أساسا في تسليط الضوء على مفهوم التنمية المستدامة وكذا التعرف على واقع تسيير الجماعات المحلية من خلال التعرف إلى الإطار القانوني للبلدية والولاية والوقوف على واقع التنمية المحلية المستدامة ومحاولة الكشف عن أهم العوائق والصعوبات التي تقف حاجزا في سبيل تحقيقها بالاضافة إلى تقديم مقترحات من شأنها المساهمة في تخطي هذه العراقيل .

**أسباب اختيار الموضوع**

ترجع أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى أسباب موضوعية وأخرى شخصية

أما **الأسباب الموضوعية:** تعود إلى الأهمية البالغة للمجالس الشعبية المحلية بوصفها هيئات هامة للتدخل في مختلف جوانب الحياة الأمر الذي يدفعنا للتعرف على النظام القانوني للجماعات المحلية والوقوف على اختصاصاتها في المجال التنموي وفيما يتعلق **بالأسباب الشخصية** فترجع إلى الميول الشخصي للإهتمام بالمواضيع ذات الطابع العام والمحلي والتي لها علاقة مباشرة بحياة الأفراد وكون موضوع الجماعات المحلية من أهم مواضيع القانون الإداري .

**الصعوبات :**

إن الصعوبات التي تلقيناها خلال إنجاز هذا البحث تمثلت في طبيعة الموضوع في حد ذاته وتعدد استعمالاته بين عدة اختصاصات علم الاقتصاد والعلوم السياسية ، علم الإدارة وعلم الاجتماع والقانون وعدم وجود ربط كبير بين الجماعات المحلية والتنمية المستدامة, إضافة إلى ذلك نقص المراجع المتخصصة خاصة القانونية .

**المنهج المعتمد في الدراسة :**

من أجل الإحاطة بموضوع الدراسة فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة التنظيم القانوني للجماعات المحلية وكذا تأثير هذا التنظيم على التنمية المستدامة ثم استخلاص النتائج بالاعتماد على تحليل النصوص القانونية المنظمة للبلدية والولاية سعيا للوصول إلى مختلف ايجابيات وسلبيات عملية التنمية وكذا العوائق التي تقف أمامها .

و للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية اقتضى موضوع الدراسة تقسيم البحث إلى فصلين حيث خصصنا الفصل الأول للإطار المفاهيمي للجماعات المحلية والتنمية المستدامة : تضمن هذا الفصل مبحثين تناول المبحث الأول التنظيم القانوني للجماعات المحلية أما المبحث الثاني فتناول ماهية التنمية المستدامة .

أما الفصل الثاني فتناولنا فيه التنمية المستدامة كاختصاص للجماعات المحلية الذي قسم هو الأخر إلى ثلاث مباحث تناول المبحث الأول مجالات تدخل الجماعات المحلية في التنمية المستدامة.في المبحث الثاني وسائل التدخل لتحقيق التنمية المستدامة وتطرقنا في المبحث الثالث إلى عوائق وآفاق التنمية المستدامة وأخيرا أنهيت هذا العمل المتواضع بخاتمة ضمنها نتائج واقتراح حلول إيمانا منا أن التنمية المستدامة هي اهتمام وقضية الجميع .